

اجتماع وزراء زراعة البلدان الأفريقية

الإعلان بشأن الأمن الغذائي والتغذية خلال جائحة كوفيد-19

16 أبريل/نيسان 2020

النص النهائي

نحن، وزراء الزراعة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وبعدها عقدنا اجتماعاً افتراضياً يوم 16 أبريل/نيسان 2020 بدعم من إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي (المفوضية) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة):

وإذ يساورنا قلق عميق إزاء التحديات البالغة الناشئة عن جائحة كوفيد-19 على الأوضاع الحرجة في الأساس على صعيد الصحة والأمن الغذائي والتغذوي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام في أفريقيا. وإنّ الأثر المباشر المتنامي للجائحة ينعكس على الصحة من حيث معدلات الإصابة بالمرض والوفيات وهو ما يلقي بثقله بشكل سريع على خدمات الرعاية الصحية، مع ما لذلك من تداعيات سلبية على المشاكل الصحية غير المرتبطة بكوفيد-19. وإنّ تراجع الطلب والإنتاج من أكثر البلدان المتقدمة اقتصادياً حيث كانت الأشد تضرراً في مرحلة أولى بالإصابة بالعدوى، يؤدي إلى ركود عالمي ذي تداعيات مباشرة على أفريقيا. وفي ظلّ انتشار الفيروس في القارة الأفريقية، ستكون لتدابير الاحتواء، بما في ذلك التباعد الاجتماعي وعمليات الحجر المنزلي، وإغلاق المدارس ومنع التجمعات العامة وإقفال جميع الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية غير الأساسية، انعكاسات طويلة الأمد.

وإذ نشير إلى أنّ جائحة كوفيد-19 تطال عدداً متزايداً من المجتمعات المحلية عبر مختلف البلدان في أفريقيا، يجب أن تتوافق جهود الحكومات في سبيل احتواء انتشار الفيروس مع تدابير للحد قدر المستطاع من إحداث اختلالات في النظم الغذائية والزراعية ولدعم سبل عيش الفئات الأضعف وأمنها الغذائي. وحتى تاريخه، يُنظر إلى الأزمة المستجدة بشكل أساسي من منظور الصحة العامة (على نحو ما ينبغي)، وتعمل بصورة تدريجية فحسب الاستراتيجيات وفرق المهام والأموال الوطنية على تركيز اهتمامها على التأثيرات الاقتصادية وعلى الأمن الغذائي والتغذوي. وثمة إشارات إلى حدوث اختلالات مستجدة في الروابط السابقة واللاحقة من السلاسل الغذائية والزراعية في البلدان التي اتخذت تدابير صحية لجعل انتشار الفيروس أبطأ.

وإذ نشير كذلك إلى أنّ جائحة كوفيد-19 قد تُحدث صدمة ملحوظة على صعيد العرض في الإقليم. وكون النظم الغذائية والزراعية تعتمد إلى حد كبير على كثافة العمالة في معظم البلدان الأفريقية، من شأن وجود نقص في العمال بفعل القيود المفروضة على حركة الأفراد واليد العاملة أن يقوّض توفير المدخلات في المراحل السابقة من الأنشطة الزراعية والمراحل اللاحقة من المبادلات التجارية والتجهيز والنقل. وقد يصح هذا بالنسبة إلى جميع المحاصيل لكن بنوع خاص بالنسبة إلى منتجات البستنة القابلة للتلف (مثل الخضار والفاكهة والأزهار) واللحوم ومنتجات الألبان.

وإذ نلاحظ أنّ الاعتماد على الواردات الغذائية من خارج الإقليم، خاصة في المناطق الحضرية، يجعل البلدان الأفريقية أكثر عرضة للاختلالات في الخدمات اللوجستية والتوزيع، إضافة إلى المشاكل على صعيد الإنتاج في بلدان أخرى. وقد يؤدي هذا إلى نقص في الأغذية وارتفاع في أسعار المواد الغذائية، خاصة في البلدان التي تعتمد إلى حد كبير على الواردات الغذائية، كما هي حال العديد من البلدان المنخفضة الدخل وغير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعني هذه العوامل، مصحوبة بالخسائر في مداخل المستهلكين وانخفاض الوفورات إلى حدّها الأدنى والنفاد المحدود إلى شبكات الأمان العامة، أنّ كوفيد-19 يولّد أيضًا مخاطر جمّى على صعيد الطلب، خاصة بالنسبة إلى الشرائح السكانية الفقيرة والضعيفة. وإنّ المستهلكين الصافين للأغذية الفقراء في المناطق الريفية، وبخاصة في المناطق الحضرية، هم الأشدّ عرضة للخطر.

وإذ يساورنا القلق من أن تؤدي هذه التأثيرات إلى مزيد من تفاقم الأوضاع التي تشهد في الأساس ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية والفقير بفعل التحديات الماثلة أمام المناطق الريفية، بما في ذلك تفشي الجراد الصحراوي وتأثيرات دودة الحشد الخريفية وموجات الجفاف والنزاعات وانعدام الأمن الغذائي. ومن شأن إحداث اضطرابات في أنماط الترحال التقليدية وخلق أنماط جديدة أن يُحدث توترات ونزاعات عنيفة حتى بين المجتمعات المقيمة والرعيّة، مما يؤدي إلى نزوح محلي وارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وإذ نعي أنّ جائحة كوفيد-19 قد أدّت أيضًا وبشكل خاص إلى تفاقم أزمة كبرى أخرى متمثلة في تفشي الجراد الصحراوي مما يضع أفريقيا أمام تهديد لا سابق له على صعيد الأمن الغذائي وسبل العيش. وفي حين يلتزم الكثيرون في أفريقيا بالتدابير الوقائية للحماية من كوفيد-19 من خلال التباعد الاجتماعي وملازمة منازلهم والإقفال التام، تعيث مليارات من الجراد الصحراوي فسادًا في محاصيلهم في الحقول. وإنّ تفشي الجراد مصحوبًا بجائحة كوفيد-19 من شأنهما الإطاحة بأي أمل في تحقيق الأمن الغذائي ويعرّض حياة شعوب بأجمعها، خاصة في أفريقيا الشرقية، لخطر التضوّر المطوّل من الجوع والموت ما لم تتخذ إجراءات فورية لمواجهة هذه الأوضاع.

وإذ نحثّ الحكومات على إسناد الأولوية للنظم الغذائية والزراعية باعتبارها خدمة أساسية يجب أن تتواصل خلال فترات الحجر المنزلي والطوارئ ومنع التحوّل وغيرها من تدابير الاحتواء الصحية. ولا بد للتدخلات على صعيد تسويق المنتجات الزراعية والغذائية من أن تقرّر بأنّ جميع أنواع النظم الغذائية - الحديثة والتقليدية (الأسواق المفتوحة والمتاجر الصغيرة) وغير النظامية (الباعة في الشوارع) - تؤدي أدوارًا حاسمة في خدمة مختلف الأسواق ومساندة شرائح هامة من السكان، مما يساعد في الحفاظ على ضرورة وجود نظام غذائي قادر على الصمود للحد قدر المستطاع من أثر جائحة كوفيد-19 على السكان والمجتمع والاقتصاد.

وإذ نناشد وكالات الأمم المتحدة ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والبلدان المانحة وسائر الشركاء لاعتبار حالة الطوارئ هذه حالة ملحة والمبادرة إلى تقديم الموارد المالية وغيرها من الموارد لمساعدة البلدان التي تفتقر إلى الموارد على مواجهة هذه الأزمة على النحو الملائم. ويجب لهذا الدعم أن يسعى إلى تدعيم النظم الصحية في تلك البلدان وعلى جعل نظمها الغذائية أكثر قدرة على المقاومة بما يمكنها من تجنّب تحوّل أزمة الأمن الغذائي إلى كارثة إنسانية وخيمة العواقب.

وإذ نثمنّ أنه، رغم هذه التحديات، أحرز الإقليم أيضاً تقدماً هاماً من حيث إسناد الأولوية للحماية الاجتماعية باعتبار ذلك مكوناً أساسياً من مكونات استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الريفية، بما في ذلك في سياق إعلان مالابو للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. فهذه مرحلة حاسمة لتكثيف هذه الجهود.

وإذ نقرّ بأنّ جائحة كوفيد-19 تطال أفريقيا في وقت لا تزال تسود فيه نزاعات مستمرة منذ فترة في بعض المناطق ويبلغ فيه عدد النازحين أعلى مستوى له (أكثر من 20 مليون نازح)، وفي وقت يعاني فيه عدد كبير من أطفالنا من سوء التغذية و20 في المائة من مواطنينا من الجوع المزمن، فيما بعضهم يعاني انعداماً حاداً في أمنه الغذائي.

وإذ ندرك أنّ أوضاع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية السائدة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الصحية المرتبطة بكوفيد-19 للسكان المصابين بالعدوى.

وإذ نعي أن التنمية المستدامة للنظم الزراعية والغذائية في أفريقيا تؤثر بصورة مباشرة على كبح التأثيرات السلبية الراهنة على الصحة العامة وبطالة الشباب والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والنزوح بدافع الضيق نتيجة لذلك والاتجاهات إلى الانخراط في أنشطة غير مشروعة تُحدث اضطرابات في المجتمع.

نتعهد بما يلي:

- (1) الحرص على اتخاذ التدابير اللازمة لدعم الأمن الغذائي والتغذية للجميع وبخاصة الشريحة الأضعف من سكاننا مع تطبيق تدابير لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 بموازاة الحد قدر الإمكان من الاختلالات في النظام الغذائي؛
- (2) وتوفير شبكات أمان مناسبة بما في ذلك النقد والغذاء وغيرها من تدابير الحماية الاجتماعية لدعم المجموعات السكانية الضعيفة كافة؛
- (3) والحرص على ألا تتأثر الجهات الفاعلة والأنشطة الزراعية على شتى المستويات، خاصة عمليات الحصاد، بشكل حاد جراء التداعيات غير المقصودة لتدابير الاحتواء والقيود المفروضة على الحركة مع كفاءة محيط آمن للعمل لكل من المنتجين والتجار والعاملين؛
- (4) والحرص لدى تفشي الجائحة على رصد أنشطة النظم الغذائية والزراعية وتقييمها عن كثب وعلى إطلاع جميع الجهات الفاعلة المعنية في كل الأوقات وبشفافية تامة وإسداء المشورة لها لكي تواصل عملها؛

- (5) والحرص على حصول المزارعين في الوقت المناسب على معدات ومدخلات جيدة للمحاصيل، بما في ذلك البذور ومواد الزرع للموسم الحالي؛
- (6) والحرص على أن يحصل مربو الماشية، بما فيهم الرعاة، ومستزعو الأسماك على المدخلات التي يحتاجون إليها، على غرار علف الحيوانات والنفاذ إلى المراعي بالإضافة إلى مدخلات جيدة للأسماك من أجل مساندة قطاع تربية الأحياء المائية؛
- (7) واتخاذ تدابير من شأنها أن تحدّ من الفوائد الغذائية ما بعد الحصاد بما يتيح بالتالي مزيداً من الأغذية في الأسواق؛
- (8) والعمل بالتوازي، كحكومات مع شركائنا، على معالجة العبء المزدوج المترتب عن كوفيد-19 والجراد الصحراوي اللذين يشكلان معاً تحديين خطيرين يجب أن يبقيا في صميم برنامج العمل الملح اللازم في أفريقيا؛
- (9) والعمل مع القادة المحليين لضمان بقاء أسواق المواد الغذائية والزراعية في أعلى السلسلة وفي أسفلها وقطاع الأغذية غير النظامي، مفتوحة وتعمل بشكل جيّد بموازاة التقيّد بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة؛
- (10) والعمل مع التجار والقيمين على النقل في النظم الغذائية والزراعية والمسؤولين في القطاعات الأخرى والحكومات المحلية لتذليل أي اختناقات تعيق حركة الأفراد والسلع والخدمات الأساسية ونقلها وتسويقها بصورة آمنة في النظام؛
- (11) وإبقاء الحدود الوطنية مفتوحة أمام تجارة السلع الغذائية والزراعية الأساسية لعدم إحداث اختلال في التجارة الإقليمية وما بين الأقاليم بالمنتجات والمدخلات الغذائية والزراعية؛
- (12) وضمان وجود مخزونات غذائية استراتيجية كافية لحالات الطوارئ ومرافق تخزين، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، حيثما كان ذلك مناسباً وممكنًا ومرتبطةً بصورة مباشرة ببرامج الحماية الاجتماعية؛
- (13) وضمان دور القيادات الوطنية للارتقاء بخطة العمل الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية من أجل تحقيق نتائج ملموسة عبر وضع سياسات واستراتيجيات واقعية، وحشد الموارد الكافية وتخصيصها، وتعزيز القدرات والإمكانات المؤسسية من أجل تسريع وتيرة تطبيق نظم مستدامة للأغذية والزراعة بطريقة متكاملة ومنسقة، حتى خلال جائحة كوفيد-19؛
- (14) ومضاعفة الجهود والإجراءات المنسقة بالتعاون مع أصحاب المصلحة كافة بما يكفل الأمن الغذائي والتغذية لجميع مواطنينا خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها وبما يمكن من الوفاء بالالتزام الذي قطعته أفريقيا بوضع حد للجوع بحلول سنة 2025.